
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

فى أصل التمييز العنصرى

بقلم: الدكتور برهان غليون
استاذ سورى فى جامعة السوربون الفرنسية

تتواصل الجهود الدولية فى الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى. وحسنا فعلت المنظمة العربية لحقوق الانسان بتبنيها عقد مؤتمر إقليمى فى عمان فى مطلع شهر شباط الجارى لبلورة بعض الأفكار العربية حول هذا الموضوع. فليس هناك شك أن مسألة العنصرية والتمييز بين الناس وارهاب الأجانب أو الخوف منهم وتخويفهم، تبدو، على ضوء ما شهدناه فى العقدين الماضيين من حروب تطهير عرقية فى العديد من المناطق، من افريقيا الى شرق أوربا.

ومن حروب أهلية طائفية وقبلية، ومن محاولات لإعادة بناء نظام للتمييز العنصرى فى فلسطين يجعل من المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية معازل للسكان الخاضعين رسميا لسلطة وطنية وعمليا للسيطرة العسكرية الاسرائيلية، ومن تنامى حركات كره الأجانب فى بلدان أوربا الصناعية وما يرتبط بذلك من اغتيالات واعتداءات يومية على السكان المهاجرين فى العديد من العواصم الأوروبية، أقول تبدو هذه المسألة من المسائل الأكثر بروزا اليوم على سطح الأحداث فى العالم أجمع. ومن المحتمل أن تتحول إلى أهم مشكلة من مشاكل الحضارة المعاصرة التى تهدد العلاقات الدولية الجديدة سواء بين الدول أو بين الشعوب والمجتمعات، فى القرن الحادى والعشرين، وفى اعتقادى أن هناك سؤالين رئيسيين يطرحان اليوم بخصوص هذه الظواهر المتعددة والمتنوعة والمتباينة. يتعلق الأول بمعرفة أصل التمييز فى حياة المجتمعات البشرية، وأقصد به فى الواقع أصل استخدام الجماعات والناس عموما للتمييز وكيف نشأ وما هى علاقته بالثقافة، ويتعلق الثانى بمعرفة لماذا تتفاقم ظاهرة التمييز أو النزعة التمييزية فى العالم وفى جميع المجتمعات بموازاة تقدم حركة الاندماج العالمى.

١- فى مفهوم العنصرية

ويشتمل مفهوم التمييز بالمعنى الذى تستخدمه منظمات حقوق الانسان أو المناضلين ضد كل أشكال التمييز وفى مقدمتها التمييز العنصرى أو بين الأجناس والجماعات الأتية على عنصرين رئيسيين: اقامة المراتبية بين الجماعات وسلبية هذه العلاقة التراتبية أو انعدام تكافئها. وهذا هو الذى يميز التمييز السلبى أو السالب عن التمييز الايجابى الذى يبحث فى الخصائص المميزة لفريقين أو لجماعتين لتحديد هوية كل منهما فليس الوصف والتفريق بالنسبة للتمييز السلبى إلا وسيلة لابراز نقائص الجماعات المختلفة عنا، وهى النقائص التى تجعلها فى نظرنا غير ذات أهلية و لا تستحق أن تعامل على أساس المقاييس الطبيعية والعادية. إن التمييز يصدر إذن عن إسقاطات ذاتية حتى لو أنه اعتمد فى تبرير هذه الاسقاطات على بعض الخصائص الموضوعية التى يتميز بها بالفعل الكيان الخاضع للتمييز.

وهذا هو مضمون العنصرية بالضبط. إذ لا تعنى العنصرية التمييز بين أصناف مختلفة من البشر. فهذا التمييز أمر ضرورى للكشف عن الخصائص والذاتيات على شرط أن لا يتضمن أى حط من قيمة هذه الخصائص وبالتالى من قيمة حاملها. وبالعكس، إن جوهر العنصرية هو الربط بين الخصائص الذاتية لقوم أو لطبقة أو لجنس أو لشخص ومرتبة الدونية العقلية أو الفكرية أو الروحية. وقد قامت فى الأصل على الربط بين بعض الخصائص البيولوجية أو الشكلية وبعض الخصائص العقلية أو النفسية، كالقول مثلا إن هناك صلة وثيقة لا تنفصم بين بيولوجية الاريين وتكوينهم المورفولوجى وبين العبقرية والذكاء العقلى أو العلمى. مما يعنى أن العكس صحيح، أى أن هناك صلة ضرورية أيضا بين بيولوجية الاخرين مثل الساميين وبعض الخصائص العقلية والاخلاقية التى تميزهم وتفسر سلوكهم اللاعقلانى أو اللا أخلاقى أو المادى أو التخريبى والارهابى.

ان هذا المفهوم البيولوجى للعنصرية الذى استخدم دراسة الوراثة وقياس الجمجمة وتحليل الشكل العام لمجموعات البشرية، وهو ما طورته النازية، يكاد يندثر اليوم من الدراسات الاجتماعية إن لم يكن قد اندثر بالفعل، إلا عند بعض الفرق الايديولوجية المتطرفة التى تعيش فى عالمها الخاص. ولعل اكثر ما صدم ويصدم فى هذا المفهوم العنصرى التقليدى هو قيامه على افتراضات تبدو لنا اليوم جميعا خاطئة ولا يمكن الدفاع عنها، منها افتراض وجود عروق صافية تتكون منها البشرية لم تختلط ببعضها أو أنها حافظت إلى حد كبير على خصائصها الاصلية، ومنها كذلك افتراض وجود ماهية ثابتة ومستمرة لهذه العروق بحيث أنها تحتفظ بالخصائص والقيم والتوجهات والنزوعات نفسها فى كل وقت متجاوزة العصور والحقب التاريخية

لأنها مرتبطة بالإرث البيولوجى، ومنها كذلك أن هذه العروق ذات الماهيات المختلفة والمتميزة متباينة فى القدرات والمواهب والامكانيات بحيث يمكن القول إنه بالرغم من أنها تكون جميعا نوعا بشريا واحدا إلا أنها تنتمى إلى أصناف ذات مراتب مختلفة.

والحال أن الدراسات الاجتماعية والبيولوجية التى جرت فى القرن الماضى قد دلت بما لا يدع مجالا لشك بأنه لا يوجد أى ترابط ضرورى، كما كان الباحثون العنصريون يسعون لاثباته، بين شكل من أشكال الجمجمة أو بين نوعين من المنظومات الوراثية البشرية من جهة والسلوك العقلى والأخلاقى لمجتمع من المجتمعات من جهة ثانية، كما أثبتت الدراسات العلمية أن الحديث عن منظومات وراثية ثابتة ومستقلة هو من قبيل الأوهام. ذلك أن الاختلاط بين الأعراق والشعوب والمجتمعات هو من القوانين الاساسية فى الاجتماع البشرى منذ بداية التواطن فى المواقع المختلفة من الأرض حتى اليوم. فمن الصعب جدا لمجموعة أن تفترض أنها ذات منظومات وراثية ثابتة منذ عدة قرون. كما أنه من الصعب افتراض أن هناك عروقا أو أجناسا بشرية قد بقيت بعيدة عن أى اختلاط أو تلاقح مع غيرها، مثلما أن هناك استحالة أكبر فى تأكيد أن هناك علاقة لزومية بين نوع من المورثات البيولوجية ونوع من السلوك الانسانى على مستوى الجماعات. فالشعوب تبدل من مورثاتها بالاختلاط الدائم فيما بينها، الطوعى أو القهرى، كما أن هذه المورثات ليست ثابتة عند أى شعب وليس هناك ارتباط حتمى بين المورثات السائدة لدى شعب من الشعوب ونوعية سلوكه الفكرى أو الاخلاقى أو العلمى. إن جميع مانشهده من تمايز بين سلوك الشعوب وخصائصها المتباينة، وهذا أمر موضوعى، هو ثمرة الثقافة أو الاختيارات الثقافية التى قامت بها الجماعات أو فرضت عليها عبر التاريخ، وأن هذا السلوك يمكن إذن أن يتغير ويتبدل بتبدل الثقافة والخيارات الثقافية وتجديدها.

كان الاعتقاد بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النازية أن النزعة العنصرية قد سقطت تماما، وكان من أهداف الامم المتحدة ومنظمة مثل منظمة الثقافة والتربية والعلوم، اليونسكو، أن تكرس من خلال التفاهم والتعاون والحوار الدولى قيم المساواة والأخوة بين جميع الشعوب وتمحو تماما من الذاكرة تلك الكوارث التى قادت إليها النظريات العنصرية البيولوجية، بيد أن من الضرورى أن نعترف أن التخلى عن النظرية العنصرية لم يلغ العنصرية، وأنه بعد أكثر من نصف قرن على قيام المنظمات الدولية التى جعلت رسالتها الرئيسية منع تكرار هذا النوع من الجرائم الذى عرفته البشرية باسم التفوق العرقى، لا تزال آليات العنصرية ونشاطاتها مستمرة فى العديد من الأماكن والمستويات. بل إنها

ق. تفاقمت كما لم يحصل فى أى حقبة أخرى واحتلت مواقع داخل المجتمعات الواحدة ذاتها كما احتلت مواقع جديدة فى العلاقات بين الدول والجماعات. ويطرح هذا الوضع على الباحثين الاجتماعيين ومناضلى حقوق الانسان تحديات حقيقية لمعرفة أين تسكن، داخل النظرية والوعى البشرى فى هذا العصر، مبررات العنصرية أو المواقف التمييزية ومنابعها الفكرية.

فهل يكمن العطب فى قلة الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة للدعوة لهذه الرسالة الانسانية العظيمة، أم هو فى تجذر النزعة العنصرية عند بعض الجماعات والشعوب، مما يفسر السعى إلى إعادة إحياء النظرية البيولوجية للعنصرية فى بعض الأوساط الأوروبية المتطرفة، فى الوقت الذى بدأت فيه الهندسة الحيوية تعيد بناء الإرث البيولوجى ذاته؟ وهل هناك أمل بالفعل فى القضاء التام على الظاهرة العنصرية والتمييز فى العالم أم أن ذلك من باب المستحيلات، وأن كل ما نستطيع أن نأمله ونحلم به هو الحد من نشاطها وتقليم أظافرها بالاجراءات القانونية التى تتعرض هى نفسها لتحديات متزايدة فى الدول المطبقة فيها، باختصار، هل الانسانية، بما تمثله من اختلافات وتمايز وتباين فى شروط المعيشة والأحوال مدانة بالتعايش مع العنصرية؟

٢- العنصرية والسيطرة

أو فى أصل التمييز السلبى وغاياته

ينبغى الاعتراف بأن الانتقال من النظرية البيولوجية للعنصرية، القائمة على تأكيد وجود علاقة ضرورية بين المورثات البيولوجية وأنماط السلوك والتفكير، نحو النظرية الثقافية التى تؤكد ارتباط سولك الجماعات وتفكيرها بالخيارات الثقافية الأولى أو الاساسية لم يغير كثيرا من معطيات القضية. فهو لم يلغ الدوافع العميقة لممارسة التمييز والعنصرية. فكل ما هنالك أن العنصريين الذين كانوا يرجعون أصل دونية الغير لتبرير مواقفهم التحقيرية تجاههم إلى مصادر بيولوجية أخذوا يرجعونها لاختيارات الغير الثقافية. فصار انحطاط ثقافة الغير أو تخلفها أو لا عقلانيتها مصدرا لتأكيد دونيته أيضا وبالتالى تبرير المعاملة التمييزية تجاهه. فالعنصريون الجدد الأكثر تهذيبا لا يقرون بوجود فروقات نوعية وبيولوجية بين المجتمعات ولكنهم يؤسسون نظرتهم إلى دونية بعضها على فساد ثقافته.

وهذا يقود إلى تبنى حلين لا ثالث لهما، فإما العمل على إعادة تربية هذه المجتمعات وتثقيفها حتى تكون على مستوى الحضارة أو، بمفهوم القرن التاسع عشر، تحضيرها، وهذه كانت رسالة الاستعمار المعلنة، ومبرر وجوده، أو يكون الحل نابعا من إدانتها بالدونية الثقافية الدائمة ومعاملتها من موقع التفوق والاستعلاء والازدراء والتجاهل وبالتالى بتهميشها. هكذا نستطيع أن نقول

إن التقدم الذى حصل بسقوط النظرية البيولوجية للعنصرية يتعلق بالشكل والمظهر وربما بأساليب التعبير. أما الجوهر، أعنى إضفاء خصائص دونية لجماعة تبرر التمييز ضدها، فقد بقى كما هو كل ما هنالك هو أن هذا التغير سوف يدفع الى نمو اشكال جديدة من العنصرية لا علاقة لها بالعنصرية الفجة التى شهدها منتصف هذا القرن. وهى أشكال مهذبة وأحيانا ملتوية تتراوح بين الأبوية وعدم الاعتراف بالأهلية من جهة وأبلسة الآخر من جهة أخرى. ويكفى بعض التأمل فى نمط العلاقات الدولية أو بين المجتمعات اليوم ليبين كيف ان المجتمعات الصناعية تمارس تمييزاً منهجياً ومنظماً تجاه جميع الشعوب النامية عندما تنظر اليها بوصفها شعوباً غير ذات اهلية للمشاركة فى المسئوليات العالمية والنقاش حول جوهر السياسات الدولية فترفض لذلك إقامة أى إطار لمثل هذا النقاش والحوار وذلك انطلاقاً من ملاحظتها الصحيحة بأن هذه الشعوب لاتملك القدر نفسه من النمو العلمى والتقنى والحضارى عموماً وبالمثل يكفى ان تصدر عن بعض قوى مجتمع من المجتمعات ردود فعل قوية ضد بعض السياسات والاستراتيجيات التى تمليها عليه هذه الدول الكبرى حتى يوصف هذا المجتمع بكليته بالارهاب وتوضع على ثقافته وتاريخه علامات الاستفهام وربما يتعرض للحجر والحصاربكل من فيه وما فيه وبالمثل لايمكن ان يفسر تطبيق معايير مزدوجة بحيث يصبح ماهو مقبول فى الدول الكبرى ومسموح لها،مرفوض على الشعوب الصغيرة ومحرم عليها إلا من زاوية النظرة العنصرية التى تسيطر على مجال العلاقات الدولية.

وليس هناك شك أن التحليل الدقيق لسلوك العديد من نخب العالم الثالث يظهر كثيراً من القصور الأخلاقى والجهل بقضايا السياسة الدولية والادارة والسلطة بيد أن هذا القصور وذاك الجهل سواء ماتعلق منهما بالقدرة على تحمل المسئوليات الدولية أو المساهمة بجد وايجابية فى تطوير المجتمعات المحلية،ليسا نتاجاً حتمياً لثقافات تقليدية وطنية،ولكنهما بالعكس من ذلك الثمرة الطبيعية لتحوُيل هذه النخب الى نخب قاصرة وفرض شروط التبعية والامعية والعبودية الحقيقية عليها .

ويعنى هذا أن ضعف النظرية الثقافية التى بنت التمايز بين الجماعات البشرية على المعطيات الثقافية بدل المعطيات البيولوچية يكمن فى انها نظرت الى الثقافة نظرتها الى الارث البيولوچى،أى بوصفها خصائص ثابتة أو مكونة لأسلوب ثابت فى الحياة والتفكير والسلوك يسم المجتمعات ويعيد انتاجها كما هى والأمر يختلف لو نظرنا الى الثقافة بوصفها عملية التفاعل مع البيئة المحيطة المادية والسياسية والجيوسياسية والفكرية، وأن هذا التفاعل يعتمد بالدرجة الرئيسية على

قـوة الوعى ونفـاذه المبـاشـر الى الواقع والوقـائع،اى على الامكانيـات التـاريخيـة الدائمـة لتـجـديد هذا الوعى وتمكينه من التـحـرر جـزئيـاً أو كليـاً من قـيـود ثقـافـة الماضى. بينمـا لايلعب الارث الثـقــافـى التـاريخى سـوى دور الرأسـمـال الأول الذى يثمره الوعى الجديد ويعتمد عليه لتطوير صلته المباشرة مع الواقع المتجدد .

فى هـذه الحـالة من المفـتـرض أن كل المجتمعات تستطيع بصرف النظر عن إرث الماضى وقيوده الثقافية،أن تنفذ الى آليات عـمل النظام الحـضـارى الذى تعـيش فيـه وتسـاهم فى تسـييـره وإن حرمـانه من ذلك هو الذى يشـوه وعـيـهـا ويقلدنه بقـدر مـايفـرض عليـهـا الانطواء نحـو المـاضى والذات ويحرمها من فرص تفتحها وتكونها كذات واعية ومسؤولة وفعالة معا فى الواقع الجديد لكن الاعتراف بأن جميع المجتمعات قادرة على افراز وعى مطابق للواقع القائم لو لم تتـعـرض للسـيطرة والاسـتـتـبـاع والتهميش والمسخ يلغى اى امكانية للقراءة العنصرية للاختلاف بين المجتمعات،وإلغاء مثل هذه القراءة يزيل أى فرصة لاستغلال التـمـايز الموضـعى بين الشـعـوب لأهداف جيوسياسية.والمقصود بالجيوسياسة هنا استفادة مجتمع أو قوة اجتماعية من القوة والتـفـوق الفـعلى فى مـيـدان من الميـادين لانتـزاع مـواقع أو امـتـيـازات أو مكاسب فى جميع الميادين الأخرى .

والنتـيـجـة أن أصل التـمـيـيـز السلبى والعنصرية بين المجتمعات عبر التاريخ ليس وجـود خـصـائص مـتـبـاينـة،سـواء أكـانت بيولوجية المصدر أو ثقافية المنبع ولا النقص فى هذه الخصـائص أو ضعفها عند البعض الآخر فقصور الطفل لايبرر السيطرة عليه أو التسلط عليه إلا عند مجتمع تجرد من الأخـلاقيـة.إن قـوامـه هو اسـتـغـلال هذا التباين فى الخصائص وما يمكن ان تسفر عنه من ضعف او قصور لأهداف ذاتية إنه لا يكمن فى الوعى ولا فى النظرية ولكن فى النزوع الطبـيـــعـى والفطرى لدى الجمـاعات والشعـوب التى لا تزال تتعامل حـتـى اليـوم كـأعـداء أو كـخـصـوم مـتـافـسـين،فى السيطرة على الشـعـوب الاخـرى لتـحـسـين حـصـتـهـا من الموارد أو أحـيـانـاً للسطو على الشـعـوب الأخـرى إن أصله هو إرادة السيطرة والنزوع اليها .

هكذا نسـتـطيع أن نفـهـم آلـيـة عـمل التمييز والعنصرية من غايتها فالهدف من كل تمييز أى من كل تشويه لصورة شخص أو جمـاعة أو انتقاص من قيمتها الاخلاقية أو العقلية هو إخراجهم من صف المميزين ووضعهم فى خانة خاصة تكرس دونيتهم فى الرتبة أوالمكانة أو القـيـمـة أو الاهتمام وتبـرر السـيطرة عليـهم واخـضـاعـهم إن التـمـيـيـز هو إذن إحـدى آليـات السـيطرة الرئيسية فليس من الممكن إخضاع فئة لفئة أخرى بصورة مستمرة ولا إضفاء الشرعية على هذا الاخضـاع فى نظر الخـاضـعـين أنفسهم وفى نظر الذين يمارسون السيطرة

أيضاً وبالتالى ضمان إعادة إنتاج علاقات السيطرة والخضوع فى الوعى وفى الخيال من دون إقناع الجميع بالفارق الواضح بين المجموعتين فى المهارات العقلية أو فى الصفات الأخلاقية مثل القيادة أو حمل المسؤولية أو الإثنين معاً .

الأن نستطيع أن نجيب على السؤال الرئيسى الذى طرحناه فى البداية وهو لماذا تتفاقم ظاهرة التمييز اليوم ؟ فمن الواضح أن العنصرية سواء أكانت قومية أو اجتماعية أو جنسية أو مهنية.. وهنا أستخدم العنصرية بمعنى التمييز السلبى والحطّ من قيمة الآخر لم تكتسب مواقع نظرية جديدة فى العالم،بل بالعكس إن هناك إجماعا على إنكار قيمها والتعريض بمن يأخذبها فى كل المجتمعات وكل الثقافات،لقد أصبحت عيباً إن لم تتعامل رسمياً معاملة الجريمة التى يعاقب عليها القانون.لكن ممارستها أصبحت بالمقابل يومية أو شبه يومية وشاملة لجميع ميادين النشاطات الاجتماعية.لقد تحولت الى سمة رئيسية لجميع العلاقات الاجتماعية بما فى ذلك العلاقات داخل العائلة والأسرة الواحدة. إن مفتاح فهم هذه العنصرية المعممة سواء أكانت عنصرية غيرمعبر عنها نظريا ولكنها تسم الموقف فحسب، أو عنصرية تظل على مستوى العقيدة ولا تتحول بالضرورة إلى سلوك، أو عنصرية لا تتجاوز عتبة الشعور، هو أزمة علاقات السيطرة ذاتها، فبقدر اندماج العالم وتعاظم معرفة المجتمعات والجماعات بعضها ببعض يزداد الشعور بالفوارق بموازاة الوعى بلا شرعيتها وغياب مبرراتها وينجم عن ذلك رفض متصاعد لكل أشكال السيطرة وللخطابات التمييزية المرتبطة بها فى الوقت الذى لم يتبلور فيه بعد خطاب المساواة العالمية من وراء الاختلاف فى الجنس والاصل والانتماء القومى والجغرافى. ،هكذا يؤدى انهيار خطاب نظام السيطرة القديم إلى انتعاش واسع النطاق لجميع خطابات السيطرة الصغيرة القائمة أو المحتملة.

بالتأكيد لا تمنع الأزمة القوى والتكتلات والجماعات التى كانت سائدة حتى الآن إلى أن تعيد بناء هذه السيطرة على أسس جديدة أقل جهرية وفظاظة. وهو ما يحصل بالفعل إذ تتحول العنصرية إلى تمييز، ويتحول الاستعمار إلى نفوذ إلى الآخر ويتحول التفوق إلى أسبقية ويتحول فرض السياسات الدولية إلى تمرير جدول أعمال الدول الرئيسة بيد أن هذه السيطرة المجددة تظل شديدة القلق ولا تقدم فرصة حقيقية لإعادة الاستقرار. فقد كان من الممكن فى نظام دولى قديم قائم على التوزيع الميكانيكى للموارد، الجغرافية والطبيعية والبشرية معا،وعلى الاعتماد بشكل رئيسى على موارد طبيعية مجانية وغيرمدفوع ثمن تجديدها، كان من الممكن استخدام وسائل عنيفة وهمجية لتحقيق السيطرة على الشعوب الأخرى ونهب

مواردها، مثل القتل أو التصفية الجماعية أو الاســتـعـمــار ثم الســيطرة العـسكرية والسياسية. وهو ما كان بحاجة إلى خطاب يقوم على الخط المنهجى والحاسم من هوية هذه الشعوب واخلاقياتها. لكن السير أكثر فـأكـثـرنحـو نظام عـالمى يزداد اندمـاجـا وتفـاعـلا ووحـدة، وتقل فـيـه قـيـمـة الموارد الطبـيـعـيـة النسـبـيـة، ويتـعـرض لتـحـديات ومشاكل مشتركة لا يمكن حلها إلا بتعاون دولى واسع يوجب على كل مـجـتـمع تحـمل تنمية خطاب يركز أكثر فأكثر على المساواة بين الناس أخـلاقـيـا وقـانونيـا، بل وعلى مـسـتـوى شـروط الحـيـاة الاجـتـمـاعـيـة من ضـمـانات وحـقـوق اقـتـصـادية وسـيـاسـيـة وثقـافـية. وهذا مـا يفـسـر الانتـشـار الواسع لخطاب حقـوق الانسـان وتحوله الى ارضية المفـاوضــات الدوليــة، التى لا تزال لـلأسف غير رسمية وغير جدية.

لكن لن يتـغـيـر الأمـر وتزول مـشـاكل العنصرية إلا عندما تقبل الدول الصناعية الرئيسـية بمشروع فـتح مفـاوضـات عـالمية جـدية تشارك فيهـا جميع الدول الأخـرى حول كيفية ايجاد الشروط العملية لتطبيق مـواثيق حـقـوق الانسـان فى جـمـيع مناطق الكرة الأرضية. فى هذه الحالة فقط يصبح خطاب حــقــوق الانســـان غــيــر قــابل للاسـتـخـدام السـيـاسى الذى يحـوله إلى وسـيلة للضــغط أو إلى مـصـدر لإضـفـاء الشـرعية على مراتبية للمجتمعات تفرض على بعضها الدونية وتبرر معاملتها معاملة المجتمعات القـاصرة التى تبـرر الوصاية أو الحماية الدولية.